العدد (1979) السنة الثامنة - السبت (4) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

النـــــاســـــن وحـــمـــلـــة المـــــدى

بكل فخر واعتزاز نشكر الذين ساهموا في اعتصام المدى الذي اقيم يوم امس في شارع المتنبي، من المواطنين والنخب الاعلامية والثقافية والسياسية ونشطاء المجتمع المدني. لقد كانت الاستجابة وفق ما توقعنا وأكثر من ذلك، اتساقا مع احساسنا وقناعتنا بأن معركة الديمقراطية في العراق هي معركة الجميع وان مستقبل العراق الديمقراطي يتوقف على قدرتنا في الدفاع عن المنجز الديمقراطي الذي تحقق بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣.

ان الذي يزيدنا فخرا ان موقف المشاركين لم يتوقف عند المشاركة العامة، وانما من الدعوات التي تلقيناها من الجميع دون استثناء بضرورة مواصلة الحملة وتطويرها مع استعداد تام من مؤسسات اعلامية وشخصيات سياسية لدعم الحملة ومساندتها والعمل على تحويلها الى منهج وممارسات تقليدية في الطريق الى خلق رأي عام يدافع عن الحريات العامة والشخصية في مواجهة قوى الظلام التي تريد ان تعيد العراق الى الزمن الدكتاتوري البغيض بعباءات اخرى وعناوين متنوعة، لان هذه القوى تدرك جيدا ان الشارع العراقي، بما في ذلك الذي يعتبرونه من حصتهم، يرفض بقوة اي نوع من انواع اعادة عقارب الساعة الى الوراء.

ان المدى تؤكد للجميع انها ماضية في هذا الطريق مستخدمة كل الامكانات المتاحة بما في ذلك الوسائل القانونية للدفاع عن الحريات التي دفع الشعب العراقي ثمنها غاليا من أرواح خيرة ابنائه طوال المرحلة الصدامية أولا وفي مواجهة قوى الظلام والارهاب ثانيا،يحفزها في ذلك التضامن الحقيقي التلقائي الذي حظيت به الحملة من داخل العراق وخارجه عبر الاتصالات الهاتفية والبريد الألكتروني والرسائل التي تصل متواترة الى بريد الجريدة، فضلا عن المقالات التي نشرت في الصحف والمواقع الالكترونية العراقية التي أيدت الحملة قبل انطلاقها.

مرّة اخرى نقول.. يداً واحدة من اجل مستقبل الديمقراطية في العراق..

■ اللجنة المنظمة للاعتصام

اختلفوا في تقييمهم للدورة السابقة

سياسيون لـ المدى: مجلس النواب مسؤول عن رقابة حيادية الوزراء الأمنيين

□ بغداد/ ايـاس حسام السامـوك

شدد برلمانيون على ضرورة ان يتم اسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة، معربين عن املهم في ان يقوم مجلس النواب بمراقبة هذه الوزارات المهمة.

عضو ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي اشار وفي تصريح لـ"المدى" الى وجود اتفاق بين الكتل السياسية لاسناد الوزارات الامنية الى شخصيات مستقلة ترشح من قبل الكتل الفائزة.

واضاف الاسدي: ان الاساس الذي يتم من خلاله اعطاء الوزارات الامنية يجب ان يراعى فيه مبدأ المكونات الاثنية والعرقية سواء كان في وزارة الداخلية او الدفاع او الامن الوطني او حتى جهاز المخابرات.

وشدد الاسدي على ان مبدأ الاستقلالية يجب ان ينعكس على الوزارات جميعها، الا ان مسألة صعوبة الظرف الامني والسياسي جعل من تطبيق مبدأ الاستقلالية على الامنية فقط، فالكتل السياسية تحاول الان السيطرة على الوزارات السيادية، وبما ان هنالك ثلاث وزارات سيادية وثلاث كتل كبيرة فائزة فهذا يعني ان تعطى لكل كتلة وزارة سيادية واحدة.

واما في ما يتعلق بأختيار وكلاء الوزارات قال الاسدي: ان لكل جهة سياسية حصة في منصب الوكلاء، مبينا انه في المرحلة الماضية لم يطبق مبدأ الاستقلالية في اختيارهم، وان مسألة اختيارهم لم يتم طرحها حتى اللحظة لعل في الايام القليلة المقبلة سيتم طرحها من خلال التصديق على الوكلاء والسفراء من خلال مجلس النواب.

النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان شدد وفي تصريح لـ"المدى" ان الهيكلية في القوات الامنية لن تتغير وان ماسوف يحصل هو مجرد اختيار وزراء مستقلين لتولي حقائب المناصب الامنية لا ينحنون الى الجهات التي رشحتها وغير منتمين الى احزاب.

واشاد سلمان بالوزراء الامنيين في الفترة السابقة رغم أنهم رشحوا من كتل سياسية كانت تنتمي الى طيف معين، الا ان الوزراء اثبتوا وطنيتهم وعدم انحيازهم الى جهة دون الاخرى، موضحا ان الشخص المرشح الى هذه الحقائب سيعرف حينها ان هنالك برلماناً يعمل على رقابتة ورأي عام فضلا عن دول اقليمية.

وفي ما يتعلق بأطلاق يد المكلف في تشكيل الحكومة لاختيار الوزراء الامنيين دون التدخل من الكتل السياسية، يقول سلمان: ان هذا الموضوع مرتبط وبشكل كبير بشكل النظام المعمول به في البلد، فالعراق نظامه برلماني لا رئاسي وبالتالي يجب ان ترشح الكتل الفائزة جميع الوزراء بما فيهم الأمنيون وهو امر منصوص عليه في الدستور يجب أن لا يتجاوزه احد.

الائتلاف الوطني شدد على ان الكتل السياسية اتفقت على ان تكون الوزارات والاجهزة الامنية للمستقلين وهناك طروحات بان لا تدخل ضمن المحاصصة وخارج نظام النقاط.

نواب في الوطني توقعوا تأجيل اختيار الوزراء الامنيين الى حين اختيار شخصية مستقلة قادرة على ادارة الوزارة او الجهاز الامني، مستندين الى الدستور في عدم تسيس الاجهزة الامنية كون الامر سيؤثر وبشكل سلبي على ادائها، وان اصلاح القوات الامنية لايعني هدم ما بني وانما اصلاح ماكان في السابق واحداث حالة من التغيير.

عضو الائتلاف الوطني محمد البياتي انتقد وفي حديث لـ"المدى" التجربة السابقة في اختيار الوزراء الامنين، موضحا ان المستقل بحسب الساسة الحاليين لن يكون بعثيا ذا درجات متقدمة ولا من الاحزاب التي وصفها بالمناضلة ضد الدكتاتورية، محذرا من بقاء سيطرة الشخصيات غير المستقلة على الوزارات الامنية، فالامر لم ينته عند الوزارات انما امتد الى الوكلاء والضباط بجميع المراتب.

واضاف البياتي ان القضاء على عدم استقلالية الوزراء يكون من خلال لجنة برلمانية تراقب عمل هؤلاء الوزراء وتصدر توصياتها بسحب الثقة عنهم اذا ما ثبت انحيازهم الى جهة معينة، موضحا ان المشكلة التي يمر بها العراق حاليا تكمن في الآلية التي يتم من خلالها اختيار الوزراء، فلم يتم الاتفاق على الوسيلة التي يتم من خلالها توزيع المناصب الامنية.

النائب عن تحالف الوسط علي الصجري نوه لـ"المدى" ان الشراكة تعني اشتراك الجميع في الحكم، الا ان مسألة اختيار الوزراء الامنيين من المسائل بالغة الاهمية فيجب على الجهات التي ترشح الوزراء الامنين ان يضمنوا استقلاليتهم.

واوضح الصجري ان ما تم ملاحظته خلال الفترة الماضية هو مخالفة الوزراء الامنيين لاوامر القائد العام للقوات المسلحة وهذا امر لايجوز ويؤدي الى وجود حكومتين حكومة رئيس الوزراء وحكومة الوزير، مشددا على ان الفترة المقبلة ستكون الوزارات فيها مستقلة وتتسلم الاوامر من القائد العام للقوات المسلحة، وان ولاءهم سيكون للعراق فقط، فالوعي السياسي والبرلماني للكتل السياسية قد ازداد وبشدة، لافتا الى ان مسألة استقلالية الوكلاء ضرورية جدا كون الامر لا ينطبق على الوزراء فقط.

يشار الى ان الصجري اكد وفي تصريحات صحفية إن تحالفه طالب بوزارة الدفاع وقدم ثلاثة أسماء لمرشحيه لشغل المنصب"، مشيرا الى ان أسماء أولئك المرشحين معروضة أمام رئيس الوزراء لاختيار من يرى فيه الكفاءة والقدرة على إدارة هذا الملف، موضحا ان الأسماء الثلاثة التي تم ترشيحها هم من المستقلين والفائزين في الانتخابات من التحالف، مشددا على ان القرار الأول والأخير في اختيار احدهم متروك لرئيس الوزراء.

استاذ العلوم السياسية في جامعه بغداد حميد فاضل اكد لـ"المدى" ان مسألة خروج الوزارات الامنية من المحاصصة هو امر من ضرب الخيال، فصحيح انهم سيرشحون مستقلين الى هذه الوزارات إلا انهم سيخضعون الى الجهات التي رشحتهم.

واضاف فاضل ان التجربة السابقة اثبتت عدم استقلالية الوزارات فوزير الداخلية كان لديه حزب سياسي وكذلك الحال بالنسبة لوزير الدفاع الذي هو عضو في ائتلاف دولة القانون، مبينا ان عمل البرلمان في رقابة حيادية الوزارات يبدو انه غير مشجع خصوصا مع كثرة الغيابات في الجلسات الاخيرة، موضحا ان النظام السياسي في العراق يسمح بأن يختار الرئيس المكلف وزراءه دون تدخل الكتل الاخرى.

وكان اعضاء في التيار الصدري شددوا على ان عمل جهازي المخابرات ومكافحة الارهاب سيخضعان لمراقبة من مجلس النواب ويعملان وفق رؤيته، ليس كما كان في السابق وسيعمل على ارشادهما ان كان في عملهما خطأ، فضلا عن مراقبة أدائهما.

وكان المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي قد اعلن عن فتح باب ترشيح الكتل السياسية لشغل الأجهزة الأمنية خلال مؤتمر صحفي لتقديم شخصيات تتولى رئاسة جهاز مكافحة الارهاب والمخابرات الوطنية والاجهزة الامنية، مبينا انه بامكان اية كتلة سياسية ترشيح شخصية مستقلة.

المالكي يمهل العراقية ٢٤ ساعة لحسم منصب نائب رئيس الجمهورية

الملا لـ المدى: الكردستاني هو الأقرب لتولي الخارجية

متابعة/ المدى

طالب نوري المالكي المكلف بتشكيل الحكومة القائمة العراقية بتقديم مرشح واحد لنيابة رئيس الجمهورية في مهلة لا تتعدى ٢٤ ساعة، فيما ذكرت مصادر أنه تم انتزاع حقيبة الخارجية من القائمة "العراقية" ليتولى عهدتها ائتلاف الكتل الكردستانية.

وأعلن مصدر من داخل المنطقة الخضراء أن المالكي طرح اسم مدير مكتبه ليتولى رئاسة جهاز المخابرات.

وبحسب تقارير صحفية فان المالكي أمهل "العراقية" مدة أربع وعشرين ساعة لتقديم مرشح واحد لنائب رئيس الجمهورية، كما اشار إلى وجود خلاف في العراقية بين مرشحين للمنصب هما طارق الهاشمي وصالح المطلك،

من جانبها نفت القائمة العراقية وعبر المتحدث باسمها حيدر الملا هذه التقارير على اعتبار ان الامر خارج صلاحيات المالكي.

واضاف الملا في تصريح لـ"المدى" ان مسألة الكابينة الوزارية ليس لها اي ارتباط بمسألة رئاسة الجمهورية، وان اختيار نواب رئيس الجمهورية مرتبط بتشريع قانون من البرلمان الاتحادي كون هيئة الرئاسة التي اعتمدت في المرحلة الماضية قد انتفت الحاجة لها ولا يجوز العمل بها في هذه المرحلة.

فيما أشارت مصادر أخرى أن "العراقية" تنازلت عن المطالبة بمنصب وزارة الخارجية ورحبت باحتفاظ الاكراد به.

وفي هذا الشأن قال الملا "هنالك توجه بين الكتل السياسية لاعطاء وزارة الخارجية الى التحالف الكردستاني الا ان هذا الامر لم يصل الى مرحلة الاتفاق، واذا ما حصل هذا الامر فأن العراقية ستتوجه اما لوزارة المالية او النفط.

ويطالب التحالف الكردستاني بوزارات الخارجية والتخطيط والموارد المائية والإسكان والنقل إضافة إلى موقع نائب رئيس الحكومة الذي سيبقى للنائب الأسبق روز نوري شاويس.

ومن جهة أخرى، هناك شبه اتفاق في التحالف الوطني على تولي المجلس الأعلى الإسلامي وزارتين، ونيابة رئاسة الجمهورية التي ستبقى لنائب رئيس الجمهورية السابق عادل عبد المهدي، إضافة إلى وزارتين ستكونان من حصة منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى.

وكل هذه التقارير لا تخرج عن كونها تسريبات وبالامكان، حسب الاجواء السياسية المتسارعة، ان تتغير في أي لحظة.

وتسلم المالكي عددا من السير الذاتية لمرشحين مستقلين لتولي الوزرات الامنية في البلاد.

في سياق أخر، قال سياسيون لوكالة رويترز إن وزير النفط حسين الشهرستاني عرض عليه منصب رفيع في الحكومة المقبلة واستحداث وزارة للطاقة يتولاها احمد الجلبي .

وقال برلمانيون قريبون من المحادثات إن الشهرستاني لم يقرر بعد هل سيقبل المنصب الجديد كنائب لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة أو يظل وزيرا للنفط.

ولم تحدد بعد سلطات وصلاحيات المنصب الجديد حيث لا تزال تناقش داخل التحالف الوطني وربما تحتاج موافقة كتل سياسية أخرى.

وقال سياسيون إن الشهرستاني يريد التأكد من أنه ستكون لديه السلطة الكافية للتأثير على شؤون الطاقة العراقية إذا ترك وزارة النفط.

وسيشرف نائب رئيس الوزراء الجديد على وزارات النفط والكهرباء والنقل وربما وزارة جديدة للاستثمارات.

ولم تتضح بعد سلطات وزير النفط إذا منح نائب رئيس الوزراء سلطات أوسع.

الى ذلك، ذكر عضو في التحالف الوطني، امس الجمعة، أن استثناء المناصب الرئاسية الثلاثة من آلية احتساب نظام النقاط هو مجرد مقترح لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن، مؤكدا أن هذه القضية لن تؤثر على تشكيل الحكومة.

وقال نصار الربيعي لوكالة كردستان للأنباء إن "استثناء المناصب الرئاسية الثلاثة وهي رئاسة الوزراء والجمهورية والبرلمان من آلية احتساب النقاط مجرد مقترح تم عرضه، ولم يتم الاتفاق عليه حتى الآن".

وبين أن "قضية استثناء المناصب السيادية من آلية النقاط هي فكرة مطروحة على طاولة النقاش بين الكتل السياسية، إضافة إلى أن ذلك يخضع للتوافقات بين هذه الكتل الفائزة".

وأكد الربيعي وهو قيادي في تكتل أحرار التابع للتيار الصدري أن "قضية نقاط الرئاسات الثلاث لن تعرقل تشكيلة الحكومة ولن تؤثر على سير المفاوضات الجارية بين الكتل السياسية".

وكان ائتلافا العراقية والكردستانية قد أعلنا في وقت سابق عن رفضهما لآلية احتساب نقاط الرئاسات الثلاث بواقع عشر نقاط لكل منصب رئاسي، وطالبوا بإيجاد آلية جديدة لاحتسابها بسبب الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها رئيس الوزراء مقارنة بمنصبي رئيسي الجمهورية ومجلس النواب العراقي.

الكتل السياسية تؤكد أن تشكيل الحكومة سيكون في الموعد المحدد

متابعة/ المدى

شدد القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري على ان الدستور العراقي لا يشترط على رئيس الوزراء ان لايكون منتمياً الى حزب سياسي او يكون مستقلاً.

واضاف العسكري في تصريح لوكالة انباء الاعلام العراقي ان الاحزاب السياسية دائما تقود الانتخابات و تتنافس من اجل الوصول الى السلطة وهذا ما حدث في العراق ونحن في دولة القانون نرى بان هكذا طلب غير دستوري و لا ديمقراطي،

وكان النائب عن حزب الفضيلة صباح الساعدي طالب وفي وقت سابق استقالة المكلف برئاسة الحكومة من منصبه الحزبي.

ونوه العسكري ان طرح هكذا امور لا تخلو من مغزى سياسي يراد من خلاله ايصال رسائل معينة ولكن لابد من وجود ضوابط تحدد ما يقال على لسان اعضاء مجلس النواب.

وفي سياق متصل اعتقد قيادي في ائتلاف دولة القانون ان يتم التصويت على الحكومة المقبلة التي سيشكلها نوري المالكي خلال العشرة ايام المقبلة، في الوقت الذي اكد فيه نائب عن القائمة العراقية تجاوز جميع المعوقات التي تقف بوجه تشكيل حكومة شراكة وطنية.

واوضح النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان مرحلة تشكيل الوزارات ستكون على ثلاث مراحل اولها الاتفاق على العدد ونوع الوزارات وثالثا الاشخاص المرشحون.

واضاف البياتي في تصريحات صحفية ان الوزارات كانت قد حسمت امرها بأن تكون هنالك مابين ٢٢ الى ٢٥ وزارة، سيحصل التحالف الوطني على ٥٠ بالمئة منها، مبينا ان حوارات جارية مع الكتل السياسية على نوعية الوزارات التي سيتم توزيعها من اجل المضي بعملية اختيار الوزارات وبالتالي فان رئيس الوزراء سيطالب الكتل بعد تثبيت حصتها عددا ونوعا لتقديم ثلاثة او اربعة مرشحين من كل كتلة لغرض اختيار شخص واحد لتولي منصب الوزير، معربا عن توقعه انه خلال اسبوعين سيتم اعلان تشكيل الحكومة بعد التصويت عليها في مجلس النواب العراقي.

ومن جانبه شدد النائب عن القائمة العراقية جمال البطيخ على ان الكتل السياسية لم تعرف لحد الان معيار استحقاقها من الوزارات و ذلك خاضع لمناقشات الكتل السياسية التي ستجتمع خلال الاسبوع المقبل.

ونفى البطيخ في حديث لوكالة انباء الاعلام العراقي وضع معيار ثابت تتفق عليه الكتل السياسية الاربع لغرض معرفة الحقائب الوزارية لكل كتلة وهناك احتمال كبير خلال هذا الاسبوع تخرج هذه المعايير بشكل نهائي وكل كتلة تعرف حقائبها الوزارية، مشيرا في الوقت نفسه الى ان المرحلة اللاحقة ماقبل النهائية ستقدم اسماء المرشحين الى اللجنة الرئيسية التي شكلها رئيس الوزراء حيث يتم اختيار الوزراء من الاسماء المرشحة من قبل الكتل لكل وزارة.

واوضح ان هناك معوقات وصفها بالبسيطة تأخر تشكيل الحكومة معربا عن اعتقاده انه سيتم تجاوزها في المرحلة المقبلة، وان هنالك امكانية ضمن هذا الموعد وذلك لوجود تفاهمات عالية بين الكتل السياسية التي ستشكل الحكومة المقبلة.

وقال عضو المجلس الاسلامي الاعلى حبيب الطرفي ان مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء نوري المالكي بدأ بالاقتراب من تشكيل حكومته من خلال تحديد المرشحين لتولي المناصب الوزارية.

واضاف الطرفي في حديث للوكالة الاخبارية للانباء ان المجلس الاسلامي الاعلى بموجب الاتفاق بين الكتل السياسية سيحصل على اربع وزارات فضلا عن احد المناصب السيادية، الا ان الامر لم يحدد حتى الان كون آلية التوزيع تتم على وفق معايير الاستحقاق الانتخابي والشراكة الوطنية.

وبشأن مرشحي الوزارات الامنية قال الطرفي ان القضية مازالت خاضعة للنقاش من قبل المالكي وهو مصمم على اختيار شخصيات مستقلة غير منتمية الى الاحزاب والكتل السياسية،مؤكدا ان عملية التاخير في اعلان اسماء المرشحين ايجابية كونها تحتاج الى وقت وتدقيق عاليين.